

العلاقة الجدلية
بين التحول الديمقراطي في العراق
والاقتصاد الريعي

م.م. صلاح نوري عبدالحسن

جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية

المخلص:

إن عملية الشروع بإرساء الديمقراطية والمؤسسات السياسية والدستورية يستوجب الاهتمام بالجوانب التنموية والاقتصادية، فمع زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي، وتحسن زيادة دخل الفرد، فإن الطلب على الديمقراطية يمكن أن يزداد إلا إن التجربة العراقية تشير إلى أن الدول الريعية ذات الاقتصاد الأحادي الجانب، وخصوصاً الدول النفطية منها لم يؤدِ النمو الاقتصادي فيها إلى تحول ديمقراطي فعلي، وبالتالي أصبح لزاماً علينا طرح تساؤل حول مدى تأثير الاقتصاد الريعي على عملية التحول الديمقراطي؟

فعملية التحول الديمقراطي في العراق على الرغم من أن دوافعها كانت خارجية بصورة رئيسة إلا أن الفواعل الداخلية سوف يكون لها تأثير مباشر في عملية إنجاح أو عرقلة عملية التحول الديمقراطي، لقد أصبح الريع النفطي ذات أفضلية سياسية للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ لترسيخ موقعها بامتياز من خلال تحريك الموارد، وتوزيعها وفقاً لصنع الولاءات، فعملية انعدام وجود أي رؤية، أو توجه نحو بلورة اقتصاد إنتاجي متنوع يؤدي إلى تقلص فرص العمل، وتفاقم البطالة، وبالتالي إعاقه عملية التحول الديمقراطي، فضلاً عن ذلك، فإن تنامي التدفق السريع للريع النفطية على العراق أدى إلى بروز ظاهرة الأثر الاستعراضي، وثقافة انتهاز الفرص، والبحث عن الربح السريع، وهنا يبرز العامل الاجتماعي لهذا النوع من الاقتصاد أي القوى الاجتماعية المعبرة عن رؤيتها وأيديولوجيتها ومصلحتها عن الاقتصاد الريعي أبعد ما تكون عن ذهنية العمل والإنتاج وأقرب ما تكون إلى ذهنية اقتصاد السوق الحر، فعملية التحرر من الاتكال المفرط على الريع النفطي، والمباشرة في عملية تنويع الاقتصاد الوطني، وتوسيع موارد الدخل من خلال تطور القطاعات الإنتاجية المختلفة كقيلة بالمساهمة في إنجاح عملية التحول الديمقراطي.

Abstract:

In fact the process of laying down democracy and constitutional and political institutions requires concentrating on economical and development aspects. With the increasing of economic growth, increasing national income and improving the per capita income, the demand for democracy will increase, but the Iraqi experience indicated that the revenue countries with unilateral economy especially oil countries the economic growth did not lead to real democracy conversion. Eventually it was necessary to ask a question about the degree of renting economy impact on the process of democracy conversion?

Though the process of democracy conversion in Iraq was mainly with foreign motives, but the internal actors have direct impact in succeeding this process or hinder the process of democracy conversion. Oil revenue becomes with political priority for successive Iraqi governments after 2003 in order to establish its position excellently through moving the resources and distributing these resources according to the making of loyalties.

Non-existence of any vision or trend towards developing a diversified productive economy leading to reducing of work opportunities , worsening unemployment and eventually hindering democracy conversion ,besides quick flow of oil revenues on Iraq resulted in emerging the phenomenon of the viewing effect and the culture of opportunism and looking for quick profit.

Here appears social factor of this kind of economy. e. i. Social powers expressing their ideology and interest on revenue economy beyond that of work and production, and nearest to free market economy . The most important failure of the revenue state in Iraq formed by its authoritarian behavior related to its closed non-rational personal will which was obvious in bad professional failure of oil resources within various investing uses not achieving justice in income distribution. The process of freeing from excessive dependence on oil revenue, starting national economy diversification and expanding income resources by developing various production sectors are enough for the success of the process of democracy conversion.

المقدمة:

إن نجاح الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في تأسيس نظام سياسي ليبرالي قائم على أسس ديمقراطية يرتبط بدرجة كبيرة على قدرتها في بناء الاقتصاد الوطني وتنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على الأحادية في الإنتاج؛ إذ يؤدي القطاعات العام، والخاص أدوار متكاملة في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية فضلاً عن ذلك يتطلب الإرتقاء بالأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والتي يتحتم إجراؤها عبر اعتماد الديمقراطية بوصفها منهجاً وأسلوباً للنظام السياسي العراقي بشقيها الاقتصادي والسياسي، ويجري ذلك من خلال بناء ثقافي، وزرع ثقة المواطن بالديمقراطية، والعمل على ممارستها بوصفها قيمة مستقرة في ضمائر المواطنين، وتصرفاتهم، وقبل التطرق لموضوع البحث لابد من بيان النقاط الآتية :-

أولاً - أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتطرق إلى العلاقة بين التحول الديمقراطي والاقتصاد الريعي فمتلازمة العلاقة ألقت بظلالها على سياسات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وبالتالي أثرت بشكل واضح على سلوك وسياسات النظام السياسي العراقي في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

ثانياً - إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول مدى تأثير الاقتصاد الريعي على عملية التحول الديمقراطي في العراق، ووفقاً لذلك يحاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:-

١. ماهي أهم دوافع التحول الديمقراطي في العراق؟

٢. ما مدى تأثير الاقتصاد الريعي على عملية التحول الديمقراطي في العراق؟

ثالثاً - فرضية البحث:

يبني البحث على فرضية قوامها أن وجود السياسات والإجراءات المقارنة للاستمرار في الاعتماد على الاقتصاد الريعي لا يولد محفزات، واستجابات أكبر للاهتمام بعملية التحول الديمقراطي في العراق.

رابعاً - مناهج البحث:

جرى استعمال منهج التحليل الوصفي، وكذلك المنهج النظمي لإثبات الفرضية أو نفيها.

خامساً - هيكليّة البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاث مطالب فضلاً عن مقدمة وخاتمة كآلاتي:-

المطلب الأول: ماهية التحول الديمقراطي والاقتصاد الريعي.

المطلب الثاني: دوافع التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الثالث: الاقتصاد الريعي والتحول الديمقراطي في العراق.

المطلب الأول

ماهية التحول الديمقراطي والاقتصاد الريعي

أولاً- ماهية التحول الديمقراطي:

سنكون مدعويين ابتداءً إلى التعريف بمعنى التحول الديمقراطي وما ينطوي على استعمالاته من دلالات وأنماط فمصطلح التحول الديمقراطي يعد من الأدبيات التي شاع توظيفها في الأوساط السياسية والأكاديمية إلا إنه ليس هناك إجماع عام حول تعريف التحول الديمقراطي، فالصعوبة تكمن في وجود عدد من الإشكاليات المحيطة بالمفهوم نفسه وأهمها المدة الزمنية للتحول؛ إذ يفترض أنها عملية مستمرة من أجل التغيير من دون تحديد واضح لما يجب أن يكون عليه إيقاع هذا التغيير أو مدى العملية، والتي من المفترض أن تؤدي في النهاية إلى نظام حكم ديمقراطي^(١)، ويعرفه Charles Andrian بأنه (التحول من نظام إلى نظام آخر، ويطلق عليه "التغير بين النظم"، فالتحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام وهي: البعد الهيكلي والسياسي والثقافي، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد مما يؤدي إلى عجز النظام القائم التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم)^(٢)، ويرى هيرميت أن التحول الديمقراطي هو (عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما يدل عليه الفعل)، فالعملية تمثل المدة المتغيرة من الوقت التي تنقضي بين سقوط النظام واللحظة التي يصبح فيه النظام الذي يحل محل النظام السابق مسيطراً تماماً على السلطة، وهو النظام الديمقراطي^(٣)، ويعرفه جوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter بأنه (عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر)^(٤).

ويرى كل من شميتر و أودنيل G.Odonnell and schmitter أن عملية التحول الديمقراطي تنطوي على انهيار أركان النظام الشمولي التسلطي وظهور مرحلة انتقالية يتم العمل فيها من أجل إقامة نظام بديل آخر^(٥)، فعملية التحول الديمقراطي قد تقضي إلى تأسيس نظام ديمقراطي، وبالتالي فإن العمل بنظام التعددية السياسية لا يعني بالضرورة تطبيق الديمقراطية وهذا يقترب من الطروحات الخاصة بمفهوم التحول عن التسلطية (Transformation from Authortanalizm) الذي يشير إلى مجموعة التطورات التي يشهدها نظام سياسي ما فتعبده عن طابع التسلطية دون أن تجعله هذه التطورات نظاماً ديمقراطياً^(٦).

ووفقاً لبعض الباحثين فإن الانتقال الديمقراطي يتم وفقاً لأربعة أنماط هي الآتي:- (٧).

١. التحول عبر مبادرة النظام: ويتم ذلك عندما تبادر النخب السياسية والثقافية إلى إجراء التحول الديمقراطي.

٢. التحول عبر حل وسط: عند ضعف النظام يحصل هذا النوع من التحول، حيث يسعى القائمون عليه للتخلي عن السلطة؛ لأنهم يصبحون في حالة أضعف من الحالة السابقة.

٣. التحول عبر استبدال النظام : ويسمى أيضاً بالإحلال، وبحسب هنتغتون، فإن هذا النمط من التغيير يحصل عندما تقود جماعات المعارضة حملة التغيير بعد أن يسقط النظام أو يُسَقَط.

٤. التحول بفعل التدخل الخارجي: وهنا يكون التحول نحو الديمقراطية عن طريق قوة عسكرية خارجية تعمل على إسقاط نظام الحكم الديكتاتوري، وإحلال نظام ديمقراطي آخر محله مثال ذلك انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، واحتلال اليابان وألمانيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وإحلال أنظمة ديمقراطية بدل الأنظمة السابقة^(٨)، والأنموذج العراقي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣.

ثانيًا - مفهوم الاقتصاد الريعي:

بحسب النظرية الاقتصادية، فإن الاقتصاد الريعي يعرف بأنه (الدخل المتأتي عن عامل طبيعي؛ بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل)، كما يعرف بأنه (كل دخل دوري غير ناتج عن العمل، أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية، فالريع النفطي متعدد الجوانب، وتطور عبر الزمن إلا إنه يبقى محافظاً على جوهره مع تعدد أنماط ظهوره) ^(٩)، وفي التحليل الماركسي، يعرف كارل ماركس الريع بأنه (نمط لانتزاع فائض الإنتاج في ظروف إنتاج مرحلة ما قبل الرأسمالية الزراعية) ^(١٠)، وذكر في كتابه (رأس المال) أنه في المجتمعات التي يسيطر بها الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القربة والعصبية، أما في التشكيلات الرأسمالية، فتسيطر علاقات الإنتاج ^(١١)، وتناول الاقتصاديون المعاصرون من علماء، وباحثين بالشأن الاقتصادي مفهوم الاقتصاد الريعي، فمنهم من ركز على جانب دون آخر؛ إذ ذهب الدكتور (سوزي عدلي ناشد) إلى تعريف الاقتصاد الريعي بأنه (الثمن، أو المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية وخاصة الأرض في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد) ^(١٢)، أما (إبراهيم مشورب)، فقد قدم مفهوماً شاملاً لجوانب متعددة لمصادر الريع، وأنواعه فعرفه بأنه (الدخل الذي يتأتى عن الرأسمال، والأرض، والأموال وغير مرتبط بعمل صاحبه، ويطلق على الدخل الناجم عن الفوائد التي يتلقاها أصحاب الرساميل، وحاملو سندات الخزينة) ^(١٣)، وبصورة عامة، يمكن تحديد ثلاث نتائج أساسية لمفهوم الاقتصاد الريعي عند المفكرين الاقتصاديين وهي كالآتي: - ^(١٤)

١. إن الدخل نادراً ما يكون صافياً، أو خالصاً من الجهد، بل يمتزج أو يختلط في أغلب الأحيان باللاجهد، أي بدخل آخر هو الريع المقصود، إذ ليس هناك من دخل غير ناجم عن تضحية بالملوك، بل هناك جزء أو مقدار مهما كان بسيطاً من التضحية، أو الجهد يدخل في هذا الدخل أو ذاك.

٢. كل دخل يشكل فارقاً كبيراً بين التكلفة، الجهد والتضحية، وسعر البيع، يتضمن بالضرورة جزءاً من الربح.

٣. إن الربح بوصفه لايقابل الجهد، والتضحية، فهو يثير الشبهة في كونه لا أخلاقياً؛ إذ المبدأ الأخلاقي للدخل يتمثل في ضرورة أن ينجم عن العمل، والتضحية.

المطلب الثاني: دوافع التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

لا بد لنا من الإشارة هنا من أنّ التحول الديمقراطي في أي مجتمع هو نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية، ووفقاً لذلك سوف، نتناول في هذا المطلب الدوافع الداخلية، والخارجية لعملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

أولاً- الدوافع الداخلية لعملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

١. **الدوافع السياسية :** منذ ظهور الدولة العراقية الحديثة في مطلع عشرينيات القرن الماضي وسط جملة من التناقضات الخاصة بطبيعة المصالح الدولية في المنطقة العربية وعلى مدى العقود الأربعة من نظام الحكم الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) تميزت العملية السياسية في ظل ذلك النظام بالدستور، والانتخابات البرلمانية^(١٥)، أما عقب انقلاب ١٤ تموز عام ١٩٥٨، فقد تغيرت أوضاع العراق السياسية، والاجتماعية تغيراً جذرياً، وعلى الرغم من صدور الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨، وتشريع قانون الأحزاب، إلا إن غياب مظاهر الديمقراطية كان السمة الأبرز، حيث جرى تركيز السلطات بيد رئيس الجمهورية فضلاً عن سيادة أجواء من العنف السياسي، وعدم الاستقرار السياسي الداخلي ومحفزات البيئة الخارجية، وبعد انقلاب عام ١٩٦٣، فتحت صفحة جديدة تميزت بمظاهر العنف السياسي وعدم الاستقرار وتمثلت بصدور دستورين مؤقتين لعام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ على التوالي^(١٦).

ودخل العراق بعد انقلاب عام ١٩٦٨ في مرحلة الحزب الواحد من الناحية الواقعية، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة شهدت أحداثاً كثيرة مثل مشروع الحكم الذاتي عام ١٩٧٠، وقانون الإصلاح الزراعي، قانون العمل، تأميم النفط، الجبهة الوطنية، وبروز بعض مظاهر التنمية، إلا إنها غيّبت حقوق الإنسان والتعددية السياسية وبرزت أزمات المشاركة والحرية والمساواة وضعف الحياة المؤسساتية؛ إن طبيعة النظام السياسي العراقي ونمطه الذي ساد بعد عام ١٩٦٨ اجتمعت فيه وبشكل عام كل عناصر وصفات الاستبداد، وبالتالي هناك صعوبة في وصفه بحالة معينة فالنظام السياسي العراقي قبل عام ٢٠٠٣ لم يكن يندرج تحت النظم التنافسية الديمقراطية، فلم يكن يسمح بالتعددية السياسية والفكرية أو بالتعددية الحزبية^(١٧).

فكل ما حفلت به مدة ذلك النظام هو الحديث عن مشروع الدستور العراقي الدائم؛ إذ خصصت مواده للحديث عن صلاحيات و مواصفات رئيس الجمهورية^(١٨)، وبالتالي، فإن هذا الدستور كان إدامة لما سبق من مظاهر غير ديمقراطية وانفراد باتخاذ القرارات المصيرية والمهمة فضلاً عن ذلك، فإن النظام السياسي السابق أخفق في احتواء القوى الاجتماعية والسياسية المؤثرة في المجتمع من غير المنتمين لحزب البعث، وعدم إنشائه لمؤسسات سياسية قادرة على إشراكهم في اتخاذ القرار، وصنع السياسات التي لها اتصال مباشر بحياة المواطنين ومستقبلهم؛ مما سبب فقدان ثقة قطاعات واسعة من المجتمع في منفعة ممارسة أي نشاط سياسي في إطار مؤسسات النظام^(١٩).

فلم يحدث أي تطور سياسي ملموس لتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتقليص سلطات الرئيس والحزب أو إقرار دستور جديد لتنظيم الحياة السياسية على أساس التعددية الحزبية والانتخابات الدورية وكل ما جرى إعداده هو مشروع لدستور دائم في عام ١٩٩٠، ومشروع لقانون الأحزاب السياسية عام ١٩٩١، ولكن لم يتم تطبيقه، ومن ثم صرح رئيس الجمهورية آنذاك بأنه لا مكان للديمقراطية الغربية في بلاده^(٢٠).

٢. **الدوافع الاقتصادية :** تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل فاعلية في حدوث التحول الديمقراطي بما يحمله ذلك العامل من متناقضات اجتماعية، فالعراق وخلال المدة (١٩٧٠-١٩٨٠) حقق مستويات عالية من النمو، والتنمية الاقتصادية بعد أن تزايدت الموارد النفطية وبحلول عام ١٩٨٠، بنى العراق أكثر نظم الرعاية الصحية تقدماً في الشرق الأوسط، وقام بتوسيع نظام التعليم بشكل كبير، ومع ذلك كانت هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والرخاء من ناحية والتغيير الديمقراطي من ناحية أخرى^(٢١)، فقد اعتمد العراق في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي آنذاك على الثروة النفطية بصورة كبيرة وهو ما يشير إلى الطابع الأحادي للاقتصاد العراقي، وهذا يقودنا إلى مفهوم الدولة الريعية وارتباطها بالحكم الأوتوقراطي، فقدرة الدولة على انتزاع الربوع من بيع السلع ذات الطلب العالي يسمح لها بالالتفات على الجماهير عموماً بوصفها مصدراً للإيرادات، وبالتالي سوف تتجاهل الدولة الضغوط الهادفة للإصلاح والتغيير^(٢٢)، وشهد مطلع تسعينيات القرن الماضي تطورات خطيرة ألفت بظلالها على مجمل الأوضاع الاقتصادية في العراق، حيث شهدت تلك المرحلة فرض الحصار الاقتصادي، ومن ثم أعقبها حرب الخليج الثانية، وقد ترتبت على الحصار الاقتصادي تغيرات في حركة قوى العمل، وضغوط متزايدة على الإنفاق العام وارتفاع في المتطلبات من النقد الأجنبي، وبالتالي ترتب على هذه البيئة الاقتصادية انحرافات متزايدة في توزيع الموارد مما ترتب عليه تدني حجم الناتج المحلي الإجمالي من مصادره المختلفة مقارنة بإمكاناته المحتملة^(٢٣).

إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي من (١٥,٩) مليار دينار عراقي عام ١٩٨٨ إلى (٣,٥) مليار دينار عراقي عام ١٩٩٤، وبذلك بلغت نسبة التدهور نحو (٧٧,٩%) ما قبل حرب الخليج الثانية مقارنة بما بعدها^(٢٤)، وعلى أثر غياب الموارد النفطية؛ بسبب فرض الحصار الاقتصادي ومحدودية إمكانية الاقتراض من الجمهور

عن طريق سندات الخزينة لجأت الدولة إلى تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي وهو ما أدى إلى ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار بلغت ذروته نهاية عام ١٩٩٥، حيث ارتفعت الأسعار ٧٠٠ مرة عن ما كانت عليه في عام ١٩٨٨^(٢٥)، وبلغت ذروة تفاقم الوضع الاقتصادي في نهاية عام ١٩٩٥، حيث تجاوز سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي حاجز ٣٠٠٠ دينار عراقي للدولار الواحد، وبما أن معظم أسعار السلع في السوق تقاس بموجب سعر الصرف مقابل الدولار أصبح متوسط راتب الموظف الذي كان بحدود ٣٠٠٠ دينار يعادل دولارًا أميركيًا واحدًا بقوته الشرائية^(٢٦).

وعلى الرغم من أن معظم الإخفاقات التي واجهها الاقتصاد العراقي قد جاءت؛ بسبب ظروف الحصار الاقتصادي إلا إن جزءًا منها قد جاء من جراء فشل برامج التنمية الاقتصادية عن تحقيق المعدلات المستهدفة من النمو وتنوع الهيكل التصديري خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات؛ وذلك بسبب جنوح التوزيع النسبي للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي نحو احتياجات الحرب في عقد الثمانينيات مما ترتب على ذلك أن يتسم الاقتصاد العراقي آنذاك بحساسية عالية تجاه الصدمات الاقتصادية ولاسيما تلك المتأتية من التغيرات السعيرية للسلع في السوق الخارجية والتقلبات في أسعار النفط خلال عقد الثمانينيات^(٢٧).

ثانيًا- الدوافع الخارجية لعملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

شهد العالم متغيرات عدة في النظام الدولي بعد عام ١٩٩٠ كان من أهم تلك المتغيرات وأبرزها هي تفكك الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في القيادة والهيمنة، وبروز النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية الذي امتاز بتزايد الاهتمام الغربي، ولاسيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بقضايا الديمقراطية

وحقوق الإنسان، وهيمنة الأفكار الرأسمالية التي مثلت من وجهة نظر أنصار هذا المحور انتصارًا للأفكار والفلسفة الغربية^(٢٨).

وفي خضم تلك الأحداث، وبعد انتهاء الحرب الباردة، أعلن (أنتوني ليك) مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق في عام ١٩٩٣ (إنَّ الديمقراطية هي خير نظام، وإنَّ الاستراتيجية الأمريكية بعد أنْ نجحت في هزم الاتحاد السوفيتي يجب أنْ تعمل على تقوية جماعة الدول الديمقراطية السياسية وتشجيع ديمقراطيات واقتصاديات سوق جديدة وتعزيزها خصوصًا في الدول ذات الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وعدم مساندة الدول المعادية للديمقراطية)^(٢٩)، وبحسب (برجنسكي)، فإن الدعوة إلى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عن القيم الإنسانية ولو تطلب استعمال القوة أمر مهم بالنسبة للمصلحة القومية الأمريكية، وإن التحدي الأساس للولايات المتحدة الأمريكية هو تحويل قوتها إلى إجماع أخلاقي ونشر قيمها لا عن طريق فرضها، وإنما بجعلها مقبولة^(٣٠).

إنَّ الدوافع الخارجية مهمة ومكملة للبيئة الداخلية، والتي من دون نضجها لا يكون للبعد الخارجي أي تأثير، فالبيئة الخارجية قد تغيرت بشكل جذري عما كانت عليه في النظام الثنائي القطبية، وأصبحت أكثر تأثيرًا في التحولات السياسية الداخلية وبشكل يصعب التحكم فيه وباتجاه يعمل لمصلحة قوى المعارضة على حساب السلطة، لقد كان دور البيئة الخارجية في السابق محصورًا في مجرد ممارسة الضغوط في إطار اللعبة السياسية التقليدية من خلال توظيف القضايا الداخلية بوصفها أداة للابتزاز، وكانت الحكومات في وضع أفضل نسبيًا للتعامل معه واحتوائه من خلال الدخول في ترتيبات مشتركة مع الدول الممارسة للضغوط في إطار السياسة الخارجية من دون أي حاجة إلى إجراء تعديلات داخلية تتعلق بترتيبات السلطة، وبالوقت الحاضر لم يعد هذا الأمر قائمًا، بل إنه تبدل، حيث نشأت مكونات جديدة في البيئة

الخارجية لا تتحرك وفقاً لآليات اللعبة السياسية التقليدية، كما إنّ مجال اهتمامها يتجاوز السلوك الخارجي للدولة إلى ترتيباتها الداخلية^(٣١).

إن أحداث ١١ أيلول من عام ٢٠٠١ منحت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لإعادة النظر في سياستها الخارجية، فأخذت بتوسيع مساحة الضغط والتأثير لتتجاوز بذلك الحدود التقليدية المتمثلة في مجرد استحقاقات على السلوك الخارجي للدول من دون حساب لشأنها الداخلي^(٣٢).

ويبدو إنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد توصلت إلى نتيجة مؤداها إنّ الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في العالم العربي هي المسؤولة عن إنتاج الإرهاب. إن هذه الاستنتاجات قادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صوغ مقاربة جديدة حاولت من خلالها تجاوز سلطة التأثير المرنة إلى سلطة التأثير القوية فوصلت إلى حد دعوة بعض الأطراف إلى استعمال القوة إن أمكن ذلك لفرض الديمقراطية^(٣٣).

فكان النموذج العراقي هو الأقرب إلى ذلك، فالعراق كان قد دخل دائرة الاهتمام الأمريكي في خمسينيات القرن الماضي، وازداد ذلك الاهتمام عقب أحداث أزمة الخليج في شهر آب من عام ١٩٩٠، فبعد انتهاء عمليات (عاصفة الصحراء)، وجه الرئيس الأمريكي آنذاك (جورج بوش) الأب وكالة المخابرات الأمريكية بالتخطيط للقيام بعملية عسكرية سرية لإسقاط النظام العراقي^(٣٤)، ومن ثم أعقب ذلك إرسال رسالة من قبل مجموعة من الأميركيين المنتفذين إلى الرئيس الأسبق (بل كلنتون) في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٨ دعوا فيها إلى إزاحة النظام العراقي الحاكم عن السلطة، إلا إن هذه الرسالة على الرغم من إقرارها في الكونغرس الأمريكي تحت مسمى (قانون تحرير العراق) إلا إنها لم تنفذ في ظل إدارة بيل كلنتون^(٣٥)، وعقب أحداث ١١ أيلول من عام ٢٠٠١، بعثت رسالة من قبل المحافظين الجدد إلى الرئيس الأسبق (جورج بوش) الابن في ٢٠ أيلول ٢٠٠١ تحثه على ضرورة توفير الدعم العسكري والمالي اللازمين للمعارضة العراقية لإسقاط

النظام العراقي وللقضاء على الإرهاب، حتى لو لم تربط الأدلة مباشرة بين العراق وهجوم ١١ أيلول، وقد لاقت هذه الرسالة قبولاً لدى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن^(٣٦)، وعلى الرغم من المعلومات الاستخباراتية قبل ١١ أيلول ٢٠٠١ لم تكن تشير إلى وجود أي رابط بين العراق وتنظيم القاعدة إلا إنَّ العراق كان موجوداً على رأس قائمة الأولويات للإدارة الأمريكية في أبان حكم بوش الابن^(٣٧).

ومن بين كل الحجج التي ساقتها الإدارة الأمريكية لتبرير الحرب على العراق، كانت حجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، والتي تشكل تهديداً مباشراً على المجتمع الدولي بحسب الرؤية الأمريكية^(٣٨)، مما لاشك فيه، إنَّ عملية التحول الديمقراطي بما تتضمنه من تغيير وإصلاح سياسي تبقى مسألة داخلية بالدرجة الأساس إلا إنَّ البيئة الخارجية، وفي الحالة العراقية أدت دوراً مؤثراً، فسياسات النظام السابق الخاطئة، والتي احتكرت السلطة، وتحكمت في إدارة الموارد الاقتصادية للشعب العراقي خلال العقود المنصرمة ساهمت مع الضغوط الدولية والعقوبات الاقتصادية في زيادة الاختلال وتعميق الأزمة البنية للنظام السياسي، وبعد أن وجدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم جدوى العقوبات الاقتصادية في إسقاط النظام من الداخل تبنت قانون تحرير العراق الذي اتخذته في كانون الثاني من عام ١٩٩٨ وصادق عليه الكونغرس الأمريكي، ومن ثم طبق بشكل فعلي في ٩ نيسان من عام ٢٠٠٣ من خلال إسقاط النظام العراقي^(٣٩).

المطلب الثالث

الاقتصاد الريعي والتحول الديمقراطي في العراق

في أوائل القرن العشرين، وبعد ارتفاع أسعار النفط، وانهمار الريوع النفطية بشكل ملفت على الدول المصدرة لتلك المادة طرحت مقاربة منهجية من قبل (حسين مهداوي) لفهم دور، ووظيفة هذا الدخل الريعي، ومن خلال تلك المقاربة طرح مفهوماً

يرتكز على أساسين الأول: بأن الدول الريعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين، فتصبح مستقلة سياسيًا انطلاقًا من استقلالها الضريبي؛ أما الركيزة الأخرى فهي إن الدول الريعية تعتمد سياسات توزيعية بدلاً من الإنتاجية، والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى إخراج المواطنين من الحيز السياسي، وبالتالي من نطاق المطالبة بالديمقراطية^(٤٠).

فالتناقضات بين الاقتصاد الريعي، والديمقراطية هي تناقضات بنيوية، وليست عابرة، إذ إنها تتعلق ببنية الدولة الريعية، وطبيعتها، والتي لا تولد الميكانيزمات لبناء الديمقراطية، فالدولة الريعية تعزز السمات التسلطية في النظم السياسية طالما كانت الدولة هي من تتحكم بهذه الثروة^(٤١).

فطالما أن المواطنين لا يساهمون في المالية العامة "في مختلف أشكال الضرائب"، فإن الضغوط على الحكومات من قبل دافعي الضرائب تكون غير موجودة أو معدومة أصلاً؛ لهذا تقوم السلطة الحاكمة وليست الطبقات أو الفئات الاجتماعية، أو أرباب العمل بالدور الرئيس في عملية التأثير بالفاعليات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في الدولة، هكذا يرى صبري زاير السعدي^(٤٢)، وحينما تحل الریوع محل الضرائب في مالية الحكومة، فإن الحكومة وفقاً لحازم الببلاوي سوف تتحرر من المحاسبة، والمساءلة إلى درجة تمكنها أن تصبح منفصلة عن المجتمع^(٤٣)، فتعويل الدولة بشكل جوهري على الضرائب يدفع باتجاه الديمقراطية كونها مسألة لا بد منها، ويخلق تيار قوي في صالح تحقيقها، ويأتي ذلك نتيجة استدراج الأفراد طبيعياً للتلاحم في مواقفهم وفق مصالحهم، وبالتالي يأخذ الأفراد بالمطالبة لإجراء تغييرات مناسبة في المؤسسات الحكومية وفقاً لمنهج الديمقراطية التشاركية^(٤٤)، إلا إن هذه الفكرة قد تكون مختلفة تماماً في الدولة الريعية، فالدولة الريعية ليست بحاجة إلى تلك العائدات التي تأتي عن طريق الضرائب مابقي قطاع النفط يستطيع أن يؤمن أسباب ديمومتها، ومن

ثم ليست بحاجة إلى إقناع الناس بدفع الضرائب مما يضعف القابلية للتحويل باتجاه منحى الديمقراطية، وبالتالي، فإنه لا يتوجب على الطبقة الحاكمة أن تكون حجر عثرة للطبقات الاجتماعية المالكة عن طريق فرض الضرائب على أرباحها، ولا للطبقات العاملة من خلال انتزاع جزء من فائض عملها، وعلى هذا الأساس، فإن الدرجة العالية من الاستقلالية الذاتية تزود الطبقة الحاكمة بقدر من الحرية في اختيار حلفائها، وفي تمويل، وتعديل تحالفاتها بصورة أوسع^(٤٥)، وفي العراق أدى التحول الديمقراطي في عام ٢٠٠٣ إلى ظهور نمط اقتصاد السوق، وإشاعة المشاركة الديمقراطية، كنموذج يحتذى به، وبوصفها وسيلة مهمة من أجل استقرار المجتمع، واستمرار تطوره بما يؤدي إلى إحداث تأثير بالغ في اتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية^(٤٦).

إن ديمقراطية السوق مازالت متأثرة بإمدادات الدولة الريعية المركزية، وفي أضعاف ميزة قدرة البلاد على التوسع الضريبي بما يتناسب والأمتداد الديمقراطي، وبهذا فإنه تحقق للمواطن العراقي امتيازان: الأول: استمرار التمتع بالسلع العامة دون مساهمة ضريبية، والآخر: توفير المشاركة السياسية من دون المساهمة في تكوين موارد الموازنة العامة خارج الريع النفطي^(٤٧).

فطغيان النزعة الريعية النفطية على واقع الدولة العراقية قد يؤثر سلبيًا على محددات التعاطي مع عملية التحول الديمقراطي؛ إذ بلغت مساهمة قطاع النفط في متوسط السنوات الماضي أكثر من ٩٠% في توفير الإيرادات العامة للدولة، و ٦٠% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي، وبموجب الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٨ بلغت الإيرادات النفطية ٧٧.١٦٠.٣٩٢.٦٤٠ ترليون دينار، وبلغت الإيرادات غير النفطية ١٤.٤٨٣.٢٧٤.٥٩٦ ترليون دينار^(٤٨)، ومن هذه الأرقام نرى أنه ليس هناك ما يشير إلى محاولة تغيير البنية الريعية للاقتصاد العراقي، فاتجاهات الفلسفة الاقتصادية السائدة، وسلوكيات الإنفاق في الموازنات العامة للبلاد، وطريقة التصرف

بالموارد النفطية لا تزال تمثل أنموذجاً للدول الريعية المركزية، فالطابع الريعي للاقتصاد من منظور سياسي قد يفضي إلى تنامي النزعات الدكتاتورية، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى قطع الطريق أمام بناء، وتطور مؤسسات ديمقراطية حقيقية تستند إلى المواطنة كبديل حقيقي لنظام المحاصصة الطائفية والأثنية السائدة في العراق^(٤٩).

ومما يؤكد أن تسيد النزعة الريعية سوف يستمر لسنوات قادمة هو عملية إعداد خطة التنمية الوطنية الخمسية في العراق ٢٠١٣-٢٠١٧؛ إذ اعتمدت تلك الخطة على الربع النفطي، وعدتها من الأمور المهمة في تحديد الموارد المالية المتاحة في العراق من خلال عملية التخطيط لزيادة إنتاجية النفط من أجل دعم الموازنة العامة، ومواكبة التطورات الاقتصادية، ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٩، وانعكاساتها على مجمل الأوضاع الاقتصادية وبالذات أسعار النفط، ومجموع صادراته^(٥٠)، فالدولة الريعية في العراق تتمثل بالقطاع العام الضخم الذي يبتلع القطاع الخاص، ويضعفه، ويجعل منه قطاعاً مشوهاً، ويخنق الطبقة الوسطى، وهما حجر الأساس في عملية التحول الديمقراطي^(٥١)، وبالتالي، فإن ذلك قد يضعف زمام المبادرة في تحقيق عملية التحول الاقتصادي المنسجم مع تحقيق عملية التحول الديمقراطي^(٥٢).

فعملية التحول الاقتصادي تتمحور حول إستراتيجية السوق الحر، والذي يمثل معلماً في تمركز رؤوس الأموال مما يعني تصفية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتظهر المشاريع الاقتصادية الكبيرة ذات الوفورات المتزايدة، وبالتالي، فإن ذلك يعني زيادة التركيبة السلعية في الأسواق، والتي يظهرها النمط السوقي الجديد، والذي لا يتفق مع الرغبة في تلبية المتطلبات الاجتماعية، وتحقيق أفراد المجتمع للرفاهية الاقتصادية، والمتمثلة بإشباع الحاجات الأساسية؛ أما عندما تكون الدولة هي الفاعلة في النشاط الاقتصادي من خلال توزيع الربوع، فإن التفرد في هذا النشاط أثبت عدم فاعليته في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، فالتحكم المركزي بواسطة سياسات

الاقتصاد الكلي من خلال الربيع النفطي قد يؤدي إلى تشوه القيم الحدية في استخدام الموارد، وهو ما يفتح المجال لزيادة الفساد المالي، والإداري^(٥٣). وبالتالي، فإن ذلك قد يعيق عملية التحول الديمقراطي.

إن عملية التحول السياسي والاقتصادي في العراق لا بد لها من مواجهة حالة من الصراع ما بين المعايير الثقافية التي كانت سائدة في ظل النظام المركزي، وتلك المصاحبة للتحولات الليبرالية، ومن هذا الأساس، فإن مستقبل عملية الإصلاح في العراق سوف تتوقف بالدرجة الأهم على الكيفية التي من خلالها سيجري إدارة ذلك الصراع، والتي تتطلب تفعيل المشاركة الحقيقية لشرائح المجتمع بصورة عامة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الجوانب كافة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، والتي تتطلب إرساء أسس عملية للديمقراطية^(٥٤).

فالتجربة العراقية، وعلى مدى العقود الماضية تعد من أوضح التجارب في تفسير العلاقة التي يمكن أن تقوم بين الدولة، والمجتمع؛ إذ تمتلك الدولة، وتتصرف بجميع مصادر الثروة، ومن ضمنها أكبر مصدر لإيراداتها ألا وهو الاقتصاد الريعي للنفط، وليس هناك أوضح من تجربة العراق في إظهار المدى المخيف الذي يمكن أن تذهب إليه الدولة في سوء استعمال تلك الثروة، وتبديدها، فالتجربة العراقية الكثير من الخصوصية التي جعلت منها أنموذجاً في غاية التطرف بقدر ما يتعلق الأمر بعلاقة الدولة بالمجتمع أي احتكار الدولة للثروة الاجتماعية، وهي بذلك قدمت أنموذجاً مهماً لما عرف بـ(لعنة الموارد) أي عندما تتحول الثروة الطبيعية إلى عامل رئيس في تشويه الاقتصاد العراقي، ونمو الاستبداد^(٥٥).

فقد كان من المتوقع أن يؤدي نمو الدخل للفرد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ إلى تسريع وتيرة عملية التحول الديمقراطي، ونمو المجتمع المدني، إلا إن اللافت للانتباه أن الأمر قد كان عكس المتوقع، فلقد أعاق الربيع النفطي، والصراعات الداخلية عملية

التحول الديمقراطي؛ إذ حلت الريوع النفطية محل عملية التنويع الاقتصادي في تمويل الموازنات العامة للدولة، وبالتالي أدى ذلك إلى أن تتحرر الحكومة من المحاسبة، والمساءلة نسبياً إلى درجة مكنتها أن تصبح مستقلة عن المجتمع.

ومن هذا المرتكز، لا بد من تفعيل التعاون ما بين الدولة والسوق والمجتمع، وتحقيق تكامل حقيقي بين البعدين: الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق عدالة أكبر في حقوق التوزيع لعموم المجتمع، وهذا لا يتحقق إلا عبر برنامج شامل للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يسمح بمشاركة شرائح المجتمع كافة، ولا سيما الطبقات الفقيرة منهم، وتمكينهم عبر تنظيم، وتعبئة أنفسهم، والمشاركة في العملية الانتخابية من أجل أن يكون لهم دور فاعل في عملية صنع القرارات، فطالما أن المحصلة النهائية للحرمان من السلطة، والموارد، وفرص العيش سوف تعمق من الآثار السلبية للأنماط غير المتوازنة لتوزيع الثروة والدخل في المجتمع مما يشكل تحدياً كبيراً أمام الدول الراغبة في إصلاح اقتصاديتها، وتضع الديمقراطية في أزمة حقيقية^(٥٦).

فمتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق لا تقتصر على إصلاح الهياكل السعرية، وتوفير شروط المنافسة في الأسواق فحسب، بل تتعدى ذلك في العمل على إرساء مقومات النجاح المطلوبة لعملية الإصلاح، والتي تكمن في إيجاد النظام المؤسسي القادر على تنويع الاقتصاد العراقي، والتخلص من الأحادية التي لازمتها طوال الحقب الماضية، فعملية الحديث عن الطبيعة الريعية بعد عام ٢٠٠٣، وتنويع الاقتصاد العراقي كانت مجرد خطابات لا تستند إلى إجراءات واقعية، وحقيقية مما أدى إلى خلق حالة من الترسخ لمؤسسات الدولة الريعية عبر سياسية الموازنات المالية السنوية، والتي تستمر بدورها في إنتاج قطاع خاص ريعي، ومجتمع يعتمد اعتماداً مطلقاً على الربيع النفطي^(٥٧).

فغالبية الإنفاق العام في موازنات العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي موازنات إنفاقية استهلاكية تشغيلية على حساب الجوانب الاستثمارية، ففي موازنة عام ٢٠١٨ بلغت النفقات التشغيلية حوالي ٧٩.٥٠٨.٠٧١.٥٩٦ ترليون دينار في حين بلغت إجمالي النفقات الاستثمارية ٢٤.٦٥٠.١١٢.١٣٨ ترليون دينار^(٥٨)، وهذا يؤكد استمرارية سياسة الإنفاق الاستهلاكي على حساب الجوانب الاستثمارية.

فالدخول الريعية قد يكون لها تأثير سلبي في عملية التحول الديمقراطي، وقد تساهم في تفسير عزوف السلطات الحاكمة عن إجراء الإصلاحات المطلوبة، فاعتماد المالية العامة للدولة على هذه الدخول أكثر من اعتمادها على عملية التنويع الاقتصادي سيعمل على تقويض التمثيل السياسي للمواطنين، وبالتالي ليس من المستغرب أن تلازم النزعة الريعية التسلطية، وإن تشكل أساس (أوتونوميا الدولة) أي انفصالها عن المجتمع^(٥٩).

فضلاً عن ذلك، فإن المواطن العراقي لا يزال يطلب من الدولة من دون مقابل يدفعه، وهذا أمر يؤشر إشكالية في السلطة المالية، وضعف قدرتها على التوسع الضريبي بوصفها ظاهرة موروثية تاريخياً فضلاً عن صعوبة إصلاح برامج الدعم في الميزانية العامة مما يعني انغماس النفقات العامة في التوسع المستمر لتغطية نشاطات المجتمع الاستهلاكية من موارد النفط الريعية، فالنمط المركزي الريعي الديمقراطي وفر إفراطاً مجتمعياً مشوهاً في العدالة على حساب الكفاية الإنتاجية، والذي أصبح اليوم يمثل كلفة الديمقراطية في الاقتصاد السياسي العراقي؛ إذ وفرت الدخول الريعية دخلاً لقرابة خمسة ملايين بين موظفين، ومتلقي معونات الرعاية الاجتماعية، والمتقاعدين، حيث تمثل النفقات التحويلية، والرواتب، والأجور جميعها مصدر رزق لحوالي ٢٥ مليون مواطن عراقي، وبالتالي ووفقاً لذلك الأساس، تكرست دالة من دوال الرفاهية الاجتماعية في العراق تمثل في جوهرها تكريساً للمجتمع الريعي من حيث بلورتها

نظامًا مختلفًا في الحوافز الفردية تفوق فيه قيم الاستهلاك، والمضاربة على قيم الإنتاج، والاستثمار، والولاء للعمل المنتج^(٦٠).

وبالتالي، فإن ذلك يعني أن الدولة الريعية تنتج الثروة، وتعيد نفسها بمعزل عما ينتجه المجتمع المدني من ثروات مما يمنح الدولة استقلالية وقدرة هائلة على النمو، وإمكانات كبيرة لاحتلال مساحات أكبر مما يفترض أن ينتمي إلى مجال المجتمع المدني، بل ساهمت الدولة الريعية في صياغة، ومنع أو إعادة تشكيل الشرائح الاجتماعية، والتي عرقلت تشكيل الرأسمال الاجتماعي، والمتمثل بالمجتمع المدني الذي يعزز الطابع الديمقراطي للحكم^(٦١).

تأسيسًا على ما سبق يبدو أن السمة الريعية النفطية للدولة العراقية لا تزال تمثل التحدي الأهم على مستوى عملية التحول الديمقراطي، والتنمية الاجتماعية، والاقتصادية على حدٍ سواء فالعمود الفقري للاقتصاد العراقي سيظل مرتكزًا على الثروة النفطية على مدى عقود قادمة، وبالتالي، فإن الطريقة التي سيجري خلالها استغلال الثروات، وتوزيعها ستحدد مستقبل النظام السياسي والاجتماعي، وبالتالي مستقبل عملية التحول الديمقراطي.

الخاتمة:

إن عملية بناء نظام ديمقراطي في العراق يتمتع بالاستقرار السياسي، والاقتصادي، ويتدارك مجمل التحديات سواء أكانت داخلية أم خارجية يتوقف بدرجة كبيرة على نجاح الدولة العراقية في إتمام عملية التحول الديمقراطي بنجاح ومن ثم القدرة على الموازنة مع الاقتصاد الريعي، فالإقتصاد الريعي سواء في العراق أو في أي بلد آخر يعمل على تقليص الامتداد الديمقراطي وفقاً لحقائق يمكن استنباطها من مكنونات، فعملية الاستقلالية التي تمتع بها الحكومة في الدولة الرعية عن المجتمع سوف تقوض من ظهور الديمقراطية التشاركية، وقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات من أبرزها الآتي:-

١. إن الاقتصاد الريعي يؤثر سلباً على عملية التحول الديمقراطي في العراق، ويعزز من عزوف السلطات الحاكمة عن إجراء الإصلاحات المطلوبة، فاعتماد الدولة على هذا الاقتصاد أكثر من اعتمادها على عملية التنويع الاقتصادي يسهم في هدم التمثيل السياسي للمواطنين.

٢. إذا ما أرادت الحكومة العراقية من تحقيق عملية تحول ديمقراطي سلسلة يجب عليها الابتعاد عن الاعتماد كلياً على الاقتصاد الريعي، والعمل في الوقت ذاته على تحسين البيئة الاستثمارية؛ لأن العراق يمتلك من مقومات الاستثمار التي يمكن أن تشجع على الإنتاج الفعال مثل القوى العاملة، سعة الأسواق، النفاذ إلى الأسواق فضلاً عن امتلاكه لمصادر الطاقة.

٣. إن عملية تنويع مصادر الإنتاج سوف تسهم في الحد من الظاهرة الأحادية الجانب للاقتصاد العراقي، وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل، وبشكل عام، فإن زيادة الدخل الفردية سوف تحفز الطلب على الديمقراطية، وتشجيع تطوير المجتمع المدني بعيداً عن الاعتماد على الربيع النفطي، وبالتالي الابتعاد ولو جزئياً عن عوامل تفسير النقص في الحكم الديمقراطي وفقاً لاعتماد الأحادية الاقتصادية.

الهوامش

- (١) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان، قطر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٩، ص٩.
- (2) Charles Andrian and James smith, Political Democracy, Trust and Social Justice, Boston University Press, 2006, p 76.
- (٣) ينظر: جي هيرمت، هل هو عصر الديمقراطية، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، العدد ١٢٨، أيار ١٩٩١، ص٩ ص١١.
- (4) Josef richord, Democratization in Africa after 1989, comparative and theoretical perspective, comparative politics, New York, 1997, p372.
- (٥) نقلاً عن: حمدي عبد الرحمن وآخرون، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، منشورات آل البيت، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٠، ص٨.
- (٦) أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.
- (٧) نقلاً عن: غرايم جل، ديناميات السيرة: الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة، شوكت يوسف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٩، ص٩٠ ص٩٢.
- (٨) صموئيل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة، عبد الوهاب علوب، مركز بن خلدون للدراسات الانمائية، دار سعاد الصباح، الكويت، الصفا، ط١، ١٩٩٣، ص١٠١.
- (٩) طالب حسين حافظ، دولة الربيع النفطية وبناء الديمقراطية: العراق أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد ٦٣، ٢٠١٥، ص١٧٩.
- (١٠) نقلاً عن: مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ط١، ٢٠١٠، ص٣٦.
- (١١) ينظر: طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.
- (١٢) سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩، ص٣٠٩.
- (١٣) ينظر: ابراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي: مبادئ، مدارس، أنظمة، دار المنهل، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢، ص٧٠.
- (١٤) غسان ابراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: www.Parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317-pdf

- (١٥) نجدت عقراوي، عراق المصالحة الوطنية: مؤتمر العرق نحو تعددية سياسية ، معهد العراق للإصلاحات والثقافة الديمقراطية، أيلول ٢٠٠٠، أربيل، العراق، ص ٢٥٣.
- (١٦) المصدر السابق، ص ٢٥٣.
- (١٧) عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٣٢، ٢٠٠٦، ص ١١٣.
- (١٨) ينظر: رعد ناجي الجدة التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١٢٨ ص ١٢٩.
- (١٩) خميس حزام والي، فلسفة الحكم: بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٨، ٢٠١٧، ص ٤٦.
- (٢٠) ينظر: ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٤، ص ١٤٦.
- (٢١) ينظر: بسام يوسف، أرك ديفيز، تفسير الحكم الأوتوقراطي في العراق: النفط والصراعات من منظور تاريخي واجتماعي وسياسي، في مجموعة باحثين، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ١، كانون الأول ٢٠١١، ص ٣٣٩.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.
- (٢٣) سالم توفيق النجفي، مستقبل التنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٣٠٥، تموز ٢٠٠٤، ص ٩١.
- (٢٤) صلاح عبد الحسن، واقع وامكانات تنمية القطاع الصناعي في العراق خلال مرحلة الحصار، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، العدد ١، ٢٠٠٠، ص ٥٤.
- (٢٥) باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق: الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٢٩٥، ٢٠٠٣، ص ٩٠.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ٩١.
- (٢٧) سالم توفيق النجفي، مصدر سبق ذكره، ص ٩١ ص ٩٢.
- (٢٨) حمدي عبد الرحمن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الأقليمي العربي: رؤية عربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٢٥٨، آب ٢٠٠٠، ص ١٦.
- (٢٩) نقلاً عن: أحمد الرشدي، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ص ٥٠.
- (٣٠) نقلاً عن: سمير مرقس، الامبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة والدين والقوة: من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ أيلول، القاهرة، مصر، ب، ط، ب.ت، ص ٧١.

- (٣١) صالح بن محمد الخثلان، السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص ١٢٩.
- (٣٢) أحمد إبراهيم الورتني، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى: دراسة تحليلية مقارنة، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٠، ص ٢١٦.
- (٣٣) ينظر: كمال مجاهدي، الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، العدد ٩٣، آب، ٢٠١١، ص ١٦.
- (٣٤) كينيون غيبسيون، أوكار الشر: دراسة حول ال بوش ووكالة المخابرات المركزية والشكوك حول هجمات ١١ أيلول، ط١، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٤، ص ٣٤١.
- (٣٥) شيلدون لامبتون، جون ستوبر، أسلحة الخداع الشامل، ترجمة مركز التعريب والترجمة، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٤، ص ١٣٣.
- (٣٦) جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، دار الساقى ، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥، ص ٤٦.
- (٣٧) جون دايار، الفوضى التي نظمها: الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨، ص ٥١.
- (٣٨) جيمي كارتر، قيما المهددة: أزمة أميركا الأخلاقية، ترجمة حسام الدين خضور، ط١، ٢٠٠٥، ص ١٣٦.
- (٣٩) هانز فون سبونك، مابعد الحرب وماقبل السلام: العراق الى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٣١٧، تموز ٢٠٠٥، ص ٣٨.
- (40). H.Mahdavy, The patterns and problems of Economic Development in Rentior: The case of Iran in : M.A.Cook,ed, studies in Economic History of the Middle East: from the Rise of Islam to the Present Day London: Oxford University Press .1979, pp,428.467
- (٤١) عبد الجبار احمد عبد الله، كاظم علي مهدي، أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٠، ٢٠١٥، ص ٥٧.
- (٤٢) ينظر: نصري زاير السعدي، الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق: مرحلة حاسمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٣٧٨، ٢٠١٠، ص ٥٧.

(43) . Hazem Beblaw (The Rentier State in The Arb World) in :Hazem Beblawi and Giacomo Luciani eds, The Rentier State, London: Croom Helm, 1987, pp. 85.98.

(٤٤) ينظر: جياكومو لوشيانى، دول رصد التخصصات مقابل دول الإنتاج: إطار نظري، ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٩، ص٣٠٤.

(٤٥) عبد الجبار أحمد عبد الله، كاظم علي مهدي، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(٤٦). ينظر: مظهر محمد صالح قاسم ، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٤٧) حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقى، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٣، ص١١٩.

(٤٨) ينظر: جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨، العدد ٤٤٨٥، ٢ نيسان، ٢٠١٨، ص٦.

(٤٩) ينظر: مظهر محمد صالح قاسم ،مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٥٠) ينظر: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، العراق، ٢٠١٣، ص١.

(٥١) طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢.

(٥٢) عبد الجبار احمد عبد الله، كاظم علي مهدي ،مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

(٥٣) سالم توفيق النجفي، مستقبل التنمية العراقية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٣٠٥، ٢٠٠٤، ص٩٣ ص٩٤.

(٥٤) عمار علي حسن، التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق دراسات استراتيجية، العدد ١٣٥، شباط، ٢٠٠٤، ص٢.

(٥٥) طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.

(٥٦) إبراهيم شحاته، الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر، ط١، تشرين الأول ١٩٩٦، ص٢.

(٥٧) التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠١٤، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ٢٠١٤، ص٥٣.

(٥٨) جريد الوقائع العراقية، العدد ٤٤٨٥، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٥٩) ينظر: صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، العراق، تشرين الثاني ٢٠١٣، ص١٨.

(٦٠) ينظر: مظهر محمد صالح قاسم ،مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٦١) ينظر: عبد الجبار أحمد عبد الله، كاظم علي مهدي، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

١. إبراهيم شحاته، الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر، ط١، تشرين الأول ١٩٩٦.
٢. إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي: مبادئ، أنظمة، مدارس، دار المنهل عبيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢.
٣. أحمد إبراهيم الورتي، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى: دراسة تحليلية مقارنة، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٠.
٤. أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان، وقطر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٩.
٥. أحمد الرشيد، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
٦. بسام يوسف، أرك ديفيز، تفسير الحكم الأوتوقراطي في العراق: النفط والصراعات من منظور تأريخي واجتماعي وسياسي، في مجموعة باحثين، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، كانون الأول ٢٠١١.
٧. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٤.
٨. جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، دار الساقى، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥.
٩. جون دايار، الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨.
١٠. جي هيرمت، هل هو عصر الديمقراطية، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، العدد ١٢٨، أيار ١٩٩١.
١١. جياكومو لوشيانى، دول رصد التخصصات مقابل دول الإنتاج: إطار نظري، ندوة الأمة والدولة والانتماء في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٩.
١٢. جيمي كارتر، قيما المهددة: أزمة أمريكا الأخلاقية، ترجمة حسام الدين خضور، ط١، ٢٠٠٥.
١٣. حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقى، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٣.

١٤. حمدي عبد الرحمن وآخرون، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، منشورات آل البيت، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٠.
١٥. رعد ناجي الجدة التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ط١، ٢٠٠٤.
١٦. سمير أمين، قانون القيمة المعولمة، ترجمة سعاد الطويل، دار العين للنشر، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠١٢.
١٧. سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة والدين والقوة: من الحرب الأهلية الى مابعد ١١ أيلول، القاهرة، مصر، ب، ط، ب.ت.
١٨. سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩.
١٩. شيلدون لامبتون، جون ستوبر، اسلحة الخداع الشامل، ترجمة مركز التعريب والترجمة، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٤.
٢٠. صموئيل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة، عبد الوهاب علوب، مركز بن خلدون للدراسات الانتمائية، دار سعاد الصباح، الكويت، الصفا، ط١، ١٩٩٣.
٢١. غرايم جل، ديناميات السيورة: الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة، شوكت يوسف، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٩.
٢٢. كينيون غيبسيون، أوكار الشر: دراسة حول ال بوش ووكالة المخابرات المركزية والشكوك حول هجمات ١١ أيلول، ط١، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٤.
٢٣. نجدت عقراوي، عراق المصالحة الوطنية: مؤتمر العرق نحو تعددية سياسية ، معهد العراق للإصلاحات والثقافة الديمقراطية، أيلول ٢٠٠٠، أربيل، العراق.
٢٤. مظهر محمد صالح قاسم، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ط١، ٢٠١٠.

ثانيًا- الدوريات:

١. التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠١٤، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ٢٠١٤.
٢. باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق: الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٢٩٥، ٢٠٠٣.
٣. حمدي عبد الرحمن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٢٥٨، آب ٢٠٠٠.

٤. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، العراق، ٢٠١٣.
٥. خميس حزام والي، فلسفة الحكم: بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٨، ٢٠١٧.
٦. سالم توفيق النجفي، مستقبل التنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٣٠٥، تموز ٢٠٠٤.
٧. صالح بن محمد الختلان، السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨.
٨. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، العراق، تشرين الثاني ٢٠١٣.
٩. صلاح عبد الحسن، واقع وإمكانات تنمية القطاع الصناعي في العراق خلال مرحلة الحصار، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، العدد ١، ٢٠٠٠.
١٠. صبري زاير السعدي، الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق: مرحلة حاسمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٣٧٨، ٢٠١٠.
١١. طالب حسين حافظ، دولة الريع النفطي وبناء الديمقراطية: العراق أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٣، ٢٠١٥.
١٢. عبد الجبار احمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٣٢، ٢٠٠٦.
١٣. عبد الجبار أحمد عبد الله، كاظم علي مهدي، أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٠، ٢٠١٥.
١٤. عمار علي حسن، التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق دراسات استراتيجية، العدد ١٣٥، شباط، ٢٠٠٤.
١٥. كمال مجاهدي، الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٩٣، اب، ٢٠١١.
١٦. هانز فون سبونك، ما بعد الحرب وما قبل السلام: العراق الى اين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٣١٧، تموز ٢٠٠٥.

ثالثاً - المصادر الأجنبية:

1. Charles Andrian and James smith Political Democracy, Trust and Social Justice, Boston University Press, 2006.
- 2 . H.Mahdavy, The patterns and problems of Economic Development in Rentier: The case of Iran in : M.A.Cook, ed, studies in Economic History of the Middle East: from the Rise of Islam to the Present Day London: Oxford University Press .1979.
3. Hazem Beblaw (The Rentier State in The Arb World) in :Hazem Beblawi and Giacome Luciani eds, The Rentier State, London: Croom Helm, 1987.
4. Josef richard, Democratization in ifrica after 1989, comparative and theoretical perspective, comparative politics, New York, 1997.

رابعاً - الانترنت:

غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، شبكة المعلومات الدولية الانترنت
على الرابط الآتي: www.Parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317-pdf